جامعة الدول العربية
القطاع الاجتماعى
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

ورقة حول

"تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19)
على المهاجرين واللاجئين واستجابات الدول العربية"

جامعة الدول العربية
القطاع الاجتماعى
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

مسودة تقرير حول
"تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19)
على المهاجرين واللاجئين واستجابات الدول العربية"

أولاً: خلفية عامة:

يواجه العالم بأكمله فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) الذي يمثل تحدياً كبيراً وتهديداً غير مسبوق لجميع القطاعات في المنطقة العربية والعالم أجمع، ومع انتشاره يتعرض المهاجرون واللاجئون والنازحون والمجتمعات المضيفة لهم لمخاطر متزايدة. هناك أكثر من 80% من اللاجئين حول العالم وكافة النازحين داخلياً تقريباً يعيشون في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، والتي تعاني الكثير منها من ضعف في انظمة الصحة والمياه والصرف الصحي وتحتاج إلى دعم عاجل. أما المنطقة العربية فهي تشهد حركة هجرة دولية غير مسبوقة، ففي عام 2019، كانت تستضيف أكثر من 40 مليون مهاجر ولاجئ يمثلون نحو 15% من مجموع المهاجرين الدوليين المتواجدون في جميع انحاء العالم، يشكل العمال المهاجرون نسبة كبيرة من بينهم، لاسيما في دول مجلس التعاون الخليجي. وتستضيف المنطقة العربية وحدها ما يقرب من نصف إجمالي اللاجئين على مستوى العالم (بما في ذلك 5.4 مليون لاجئ فلسطيني في مناطق عمل الاونروا)[1].

ثانياً: أوضاع اللاجئين والنازحين في ظل أزمة انتشار فيروس كورونا:

يعيش اللاجئون بشكلٍ عام ظروف معيشية صعبة، ودائماً مجتمعاتهم أكثر عرضه للأمراض والاوبئة، حيث تنتشر هذه الأوبئة بشكلٍ سريع بينما يجد هؤلاء الافراد صعوبة في الحصول على الخدمات الطبية اللازمة. وقد هدد انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد –19) حصول اللاجئين والنازحين على احتياجاتهم المتعلقة بالغذاء والماء والامدادات والخدمات الطبية وازدادت هشاشة أوضاعهم حيث ان اعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين يعيشون داخل مخيمات مكتظة شديدة الازدحام، تفتقر وسائل الصرف الصحي الملائمة[2]، مما يجعل من الصعوبة اتباع الافراد اللذين يعيشون بداخلها تدابير الصحة الموصي بها من قبل منظمة الصحة العالمة لمنع انتشار الفيروس كالحجر الذاتي والتباعد الاجتماعي[3].

---

[1] تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية

[2] https://www.nrc.no/news/2020/march/10-things-you-should-know-about-coronavirus-and-refugees/

[3] Refugee International – COVID-19 and the Displaced: Addressing the Threat of the Novel Coronavirus in Humanitarian Emergencies.

كما يعد نقص المياه في المخيمات تحدى كبير أمام هؤلاء اللاجئين للوقاية من الفيروس، فإن غسل اليد والحفاظ على النظافة هي اهم تدابير يجب اتخاذها للحد من انتشار الفيروس، لذلك فإن محدودية الوصول إلى المياه أو عدم كفايتها يؤكد وجود مشكلة أكثر تعقيداً في مخيمات اللاجئين[4].

ويحتاج المصابون بفيروس كورونا عندما يصابون بمتلازمة الضائقة التنفسية الحادة نوع من الرعاية يصعب الوصول اليها وخاصة في مناطق المخيمات. إضافة إلى ذلك، دائماً تفرض ظروف النزوح نتيجة للنزاعات او الكوارث الطبيعية تعرض هؤلاء الافراد إلى سوء التغذية والامراض المعدية ما يجعلهم أكثر عرضه للإصابة بالفيروس. فضلاً عن ذلك، فان اللاجئين غير المسجلين واللذين لديهم بعض الاشكاليات في وضعهم القانوني يخشون دائماً خطر الترحيل مما يجعلهم مترددين عن الافصاح إذا اصيبوا بفيروس كورونا.

ثالثاً: تداعيات فيروس كورونا على المهاجرين واللاجئين:

لن تقتصر التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لانتشار فيروس كورونا على مواطني الدول فقط ولكن لها تأثير كبير على المهاجرين واللاجئين في تلك الدول، وعلى الدول النامية بشكل أخص التي تعتمد مصادر دخلها بشكل كبير على تحويلات العاملين في الخارج. حذر الأمين العام للأمم المتحدة من تداعيات هذا الوباء على اللاجئين والمهاجرين والنازحين، وأكد ان الملايين من هؤلاء الأشخاص أصبحوا يواجهون ثلاث أزمات متزامنة، هي ضعف الرعاية الصحية، وتراجع الاقتصاد، والحماية، ك، والتي كان من تداعياتها الآتي:

- **فقدان مصادر الدخل:** أدى فيروس كورونا إلى تأثيرات اقتصادية مختلفة، ولحق بأضرار على المهاجرين واللاجئين بشكل خاص حيث نجم عن الازمة تسريح اعداد من العمال وخسر العديد من المهاجرين واللاجئين مصادر دخلهم الرئيسية. فقد فرضت العديد من الحكومات الحجر الصحي العام أو الجزئي في محاولة لمواجهة تفشى الفيروس والوقاية منه، وتم إغلاق المحال التجارية والمقاهي، هذه القرارات القت بظلالها على المهاجرين واللاجئين اللذين يعملون بهذه الدول خاصة أولئك اللذين يعملون بشكل غير رسمي، حيث أصبح الكثير منهم في وضع مالي غير مستقر عاجزين عن تلبية احتياجاتهم وأصبحت أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية أكثر هشاشة.
- **تراجع تحويلات العمالة المهاجرة إلى الدول المصدرة:** استناداً إلى أحدث أرقام وبيانات البنك الدولي بشأن تحويلات العاملين بالخارج إلى بلدانهم الأصلية، أصدرت مؤسسة التصنيف الائتماني الدولية "موديز" تقريراً حول مدى تأثير التراجع الشديد في تحويلات العمالة المهاجرة على اقتصادات الدول المصدرة للعمالة. تقدر

[4] Open culture Center- Coronavirus : The impact of Refugees

"موديز" أن خسائر العائدات للدول المستقبلة للتحويلات ستؤدي إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي، وزيادة المخاطر لتعاملاتها الخارجية، وإجمالاً تباطؤ النمو في اقتصاداتها بشدة، بالتالي احتمال خفض تقييمها الائتماني. حسب تقديرات البنك الدولي تتراجع تحويلات العاملين بالخارج إلى بلدانهم الأصلية عالميّاً بنحو الخمس (19.7 في المئة) هذا العام (2020)، بسبب تبعات أزمة وباء فيروس كورونا. ويعني ذلك خسارة الدول المصدرة للعمالة ما يصل إلى 110 مليارات دولار، إذ بلغ حجم تحويلات العاملين بالخارج عالميّاً العام الماضي (2019) أكثر من نصف تريليون دولار (554 مليار دولار). وقد قسم تقرير مؤسسة موديز المناطق الأكثر تضرراً بتراجع تحويلات العاملين بالخارج لتأتي أوروبا ووسط آسيا في المقدمة بتراجع 27.5 في المئة، تليها أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة تراجع 23.1 في المئة، ثم جنوب آسيا 22.1 في المئة، أمّا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيشهدان تراجعاً في تحويلات العاملين 19.6 في المئة، وكذلك أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي 19.3 في المئة، ثم أخيراً شرق آسيا والمحيط الهادي بنسبة تراجع في تحويلات العاملين عند 13 في المئة[5].

- **إغلاق الحدود أمام المهاجرين واللاجئين:** تشديد قيود السفر والاختبارات الطبية للمهاجرين واللاجئين بسبب فيروس كورونا جعلت الحدود مغلقة، وتقطعت سبل العديد من هؤلاء اللذين كانوا ينتظرون العودة الى بلدانهم الاصلية. ولكن من ناحية أخرى، تجدر الإشارة انه لم يؤثر وباء كورونا وما صحبه من إجراءات فرض قيود على التنقل على حركة الهجرة غير النظامية وما يصاحبها من مخاطر الوقوع في أيدي المهربين وتجار البشر.
- **تعليق إعادة التوطين والعودة الطوعية للاجئين:** أوقفت بعض الدول وصول الوافدين المُعاد توطينهم نظراً لوضعهم الصحي العام. وتأثرت العائلات اللاجئة بشكل مباشر بهذه الإجراءات، وعانى البعض من تأخير كبير فيما تقطعت السبل بالبعض الاخر أو انفصلوا عن افراد اسرهم. وفى حين ان آلية إعادة التوطين توفر طوق نجاة حيوي للاجئين الأكثر ضعفاً بشكل خاص، فقد أعلنت المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بيان مشترك بين المنظمتين في 2020/3/17 تعليق مؤقت لسفر اللاجئين في إطار إعادة التوطين بسبب الازمة الصحية العالمية لفيروس كورونا والقيود المفروضة على السفر الدولي جواً معتبرين هذا اجراء مؤقت. ورغم إعلان المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤخراً إعادة فتح باب إعادة التوطين، الا انه لاتزال العديد من قيود السفر سارية والعديد من أولئك اللذين ينتظرون إعادة توطينهم، أصبحوا الان في وضع انتقالي غير واضح في دول اللجوء[6].

[5] https://www.independentarabia.com/node
[6] https://oecd-development-matters.org/2020/08/07/how-covid-19-is-affecting-egypts-migrants-and-refugees/

تصاعد كراهية الأجانب والعنصرية والتعصب: الخوف من فيروس كورونا أدى إلى السماح بخطاب الكراهية وروايات كره الأجانب بالتزايد، فبالإضافة الى التهديد الصحي المباشر لعدوى فيروس كورونا، يواجه المهاجرون ايضاً وصما متزايدا يحتاجون الى الحماية منه [7]

رابعاً: جهود الدول العربية للحد من اثار انتشار فيروس كورونا على المهاجرين واللاجئين:

منذ تصريح منظمة الصحة العالمية ان وباء كورونا أصبح جائحة عالمية، سارعت الدول العربية باتخاذ تدابير احترازية لمواجهة الفيروس والحد من انتشاره، ولحماية مواطنيها بالداخل والخارج وكافة الاشخاص على أراضيها من مهاجرين ولاجئين ونازحين ومقيمين. فقد أصدرت الدول حزمة من القرارات لمنع التجمعات وتطبيق التباعد الاجتماعي حيث تم إيقاف كافة الأنشطة بمختلف انواعها الاجتماعية والرياضية والثقافية بما في ذلك دور العبادة، مع تطبيق العزل الصحي على جميع القادمين الى الدول وتوفير الاحتياجات اللازمة لهم والزامهم بالعزل المنزلي طوال فترة العزل.

اتخذت **المملكة الأردنية الهاشمة** العديد من الإجراءات التي ساهمت في تخفيف الأعباء ليس فقط على مواطنيها ولكن ايضاً الأجانب المقيمين على أراضيها، وساعدت المهاجرين على احتواء الأزمة. ضمن هذه الاجراءات تلك المتعلقة بالأشخاص اللذين تقطعت بهم السبل خارج المملكة، وتسهيل المغادرة الطوعية للمتواجدين بأراضيها وإعفائهم من الغرامات المقررة لتجاوزهم مدة الإقامة. بالإضافة الى تجديد الإقامات إليكترونياً من خارج المملكة، وإجراء الفحص الطبي قبل الدخول لأراضي المملكة، والسماح بالدخول اليها لأغراض العلاج. كما قامت المملكة الأردنية الهاشمية بالعمل على حماية اللاجئين المتواجدين على اراضيها وخاصةً المقيمين في المخيمات، واتخذت إجراءات تضمن عدم دخول الوباء إلى المخيمات[8].

وقامت **الجمهورية التونسية** ايضاً باتخاذ اجراءات شملت التونسيين خارج أرض الوطن والأجانب المتواجدين على أراضيها بما فيهم الفئات الأكثر هشاشة من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين اللذين يعيشون وضعاً صعباً ويفتقدون لأي حماية أو إمكانيات. فمنذ ظهور هذه الجائحة عقدت الجمهورية التونسية العديد من الاجتماعات التنسيقية بين مختلف الهياكل الإدارية المتداخلة والتي من أهمها وزارات الداخلية والشؤون الاجتماعية وحقوق الانسان والشؤون الخارجية وذلك بمشاركة ممثلي المنظمات الوطنية والدولية ذات الصلة. كما قامت بتشكيل لجنة تابعة لوزارة حقوق الانسان وذات العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني لمتابعة الأوضاع الإنسانية للأجانب المقيمين

[7] https://news.un.org/ar/story/2020/05/1054532

[8] تقرير الاجتماع السادس لعملية التشاور العربية حول الهجرة واللجوء 13 يوليو 2020 .

بتونس من طلبة ولاجئين وطالبي لجوء ومهاجرين نظاميين وغير نظاميين، ومواجهة الاثار السلبية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا المستجد. ايضاً تولت وزارة حقوق الانسان والعلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني إطلاق منصة رقمية www.aide-covid19.tn لمتابعة أوضاع الأجانب بتونس، مكنت هذه المنصة من تلقى طلبات المساعدات من هذه الفئة من المهاجرين وتلقى التبرعات والمساعدات المالية والعينية التي يمكن تقديمها من مختلف الافراد وأصحاب المؤسسات الاقتصادية.

حرصت الجمهورية التونسية على توفير الضروريات الحياتية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء دون أي تمييز عن بقية المواطنين، وتقديم مساعدات مالية لهم بالتعاون مع الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني وبالتنسيق مع الجمعيات والمنظمات الوطنية والدولية الناشطة في مجال الهجرة واللجوء. ايضاً تم إقرار تعليق احتساب الآجال القانونية لانقضاء تأشيرة الدخول للبلاد التونسية ابتداء من مارس 2020 والتمديد فيها وما ترتب على ذلك من اثار مالية حتى انقضاء السبب، وتيسير عمل الجمعيات غير الحكومية التي تعمل على توعية الأجانب المقيمين في تونس، ودعوة مالكي العقارات إلى تأجيل الإيجارات المستوجبة على المهاجرين شهري ابريل ومايو، وإقرار تعليق احتساب الآجال القانونية للإقامة بتونس ابتداء من مارس 2020 إلى حين انقضاء السبب على المستوى الوطني والبلدان الأصلية للمقيمين. فضلاً عن ذلك، تم دعوة كافة الأجانب المتواجدين بتونس الى الالتزام بالتدابير الصحية والإدارية والإجرائية التي اتخذتها السلطات التونسية للوقاية من هذا الوباء ومكافحته، والقيام بعملية تطهير شاملة لمركز إيواء اللاجئين.

كما أولت الجمهورية التونسية أهمية لتوعية اللاجئين وطالبي اللجوء سواء المقيمين منهم بمراكز الايواء او خارجه حيث قامت بتكليف عمليات توعوية موجهة إليهم عبر مختلف وسائل الاتصال المتوفرة، ونشرت معلقات تساعدهم على الوقاية من الفيروس. كما تم تخصيص 5 خطوط هاتفية للطوارئ تعمل طيلة 24 ساعة لتلقى الحالات العاجلة التي تحتاج دعم فورى، وكذلك تخصيص طبيب لكل مركز إيواء يكون حاضراً فيه يومياً لمدة 4 ساعات للقيام بعمليات التوعية ورصد الإصابات إن وجدت وإجراءات التدخلات الطبية اللازمة.

وبالنسبة للإجراءات المتخذة من قبل الجمهورية التونسية لصالح الجاليات التونسية المقيمة بالخارج، فقد تم اجلاء التونسيين العالقين بالخارج لتأمين عودتهم، وبادرت وزارة الشؤون الخارجية الى وضع خطة تحرك عاجلة بهدف تقديم المساعدة اللازمة للتونسيين العالقين، إذ تم تشكيل "اللجنة الوطنية لمتابعة الحجر الصحي الشامل وملف

التونسيين العالقين في الخارج" تحت إشراف وزارة الشؤون الخارجية. وايضاً تم متابعة أوضاع الجالية التونسية بالخارج وتعزيز التواصل معهم وتقديم المساعدات لهم.

وتجدر الإشارة الى دور الجمعيات المحلية التونسية والمنظمة الدولية للهجرة للحد من تداعيات هذه الجائحة، فقد بادرت بعض البلديات بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة بتقديم مساعدات للجاليات المتواجدة بتونس الأكثر تضرراً مع اختلاف وضعياتهم القانونية. ايضاً اتخذت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتونس بالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الانسان والمجلس التونسي للاجئين للتصرف والتوازن الاجتماعي إجراءات وقائية لحماية اللاجئين في تونس من خطر الإصابة بفيروس كورونا. وعلى صعيد الدراسات والبحوث، تم مراجعة الاستبيانات الخاصة بالمسح الميداني حول الهجرة Enquete Tunisia–HIMS وذلك من خلال إدراج أسئلة تتعلق بتأثير فيروس كورونا المستجد على المهاجرين، وحالياً الجمهورية التونسية بصدد إعداد دراسة لتقييم أثار فيروس كورونا على العمال المهاجرين[9].

وبالنسبة ل**جمهورية جيبوتي**، التي يوجد بها نحو 30 ألف لاجئ مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أصبحت الحلول الدائمة كإعادة التوطين ورجوع هؤلاء اللاجئين طوعاً إلى بلادهم معلقة بسبب إغلاق الحدود. لكن تم اتخاذ اجراءات من قبل الحكومة لاستفادة اللاجئين من الخدمات الصحية مما أدى إلى نقص انتشار الفيروس. كما تم توزيع الأغذية والملابس على اللاجئين، وتقديم المساعدات اللازمة بالتعاون والتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[10].

كذلك حرصت **المملكة العربية السعودية** على توفير ما يلزم المواطنين والمقيمين من دواء وغذاء واحتياجات معيشية، وبذلت وزارة الصحة بالمملكة كل امكاناتها لاتخاذ التدابير الضرورية للمحافظة على صحة المقيمين. تم اصدار أمر من خادم الحرمين الشريفين بتقديم خدمات العلاج المجاني لجميع المصابين بفيروس كورونا بما في ذلك المقيمين ومخالفي نظام الإقامة، كما تم تمديد هوية "مقيم" للوافدين داخل وخارج المملكة دون مقابل. ايضاً تم تمكين بعض الوافدين استجابة لرغباتهم العودة الى بلدانهم في ظل هذه الاوضاع. وجدير بالذكر ان المملكة قد اتخذت حزمة من القرارات المحورية غير المسبوقة من اجل التصدي ومنع انتشار الفيروس، والتي تضمنت تعليق الدخول الى المملكة للعمرة وزيارة المسجد النبوي ووقف العمرة مؤقتاً للمواطنين والمقيمين في المملكة.

[9] ورقة " جهود الجمهورية التونسية لتوفير الرعاية اللازمة للمهاجرين واللاجئين في ظل جائحة كورونا" الوارد الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بموجب مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية لدى جامعة الدول العربية رقم 482 بتاريخ 2020/10/18.

[10] تقرير الاجتماع السادس لعملية التشاور العربية حول الهجرة واللجوء 13 يوليو 2020

من ناحية أخرى، عملت المملكة العربية السعودية على التوعية الإعلامية المبكرة من خلال عرض فيديوهات الإجراءات الاحترازية وتطبيقها، وتواصلت مع 108 سفارات اجنبية في المملكة ووافتهم بملفات توعوية لهم ولتمريرها لمواطنيها المقيمين في المملكة. وتم الاستجابة لخدمات السكن والتموين للمواطنين والمقيمين طوال فترة الحجر الصحي. وعلى الصعيد العالمي، أعلنت المملكة مساهمتها بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي لمساندة الجهود الدولية للتصدي لجائحة فيروس كورونا المستجد[11].

وتمحورت جهود **جمهورية العراق** بشأن الحد من انتشار فيروس كورونا بين المهاجرين واللاجئين على التالي: (1) تشجيع العودة الطوعية لجميع النازحين في المخيمات، أُقرت هذه الخطة من قبل السيدة وزيرة الهجرة والمهجرين (2) تعقيم جميع المخيمات (3) توزيع مستلزمات الوقاية والحماية من الفيروس مثل المعقمات والكمامات (4) إقامة الورش الصحية للتوعية وترويج ثقافة التباعد الاجتماعي وطرق الوقاية من الوباء بين وزارة الهجرة والمهجرين والدوائر الصحية، كما تشرف وزارة الصحة الاتحادية ووزارة الصحة في إقليم كردستان من خلال جهد مشترك على سلامة مخيمات النازحين واللاجئين السوريين (5) توزيع المساعدات الاغاثية على اللاجئين السوريين في المخيمات من قبل وزارة الهجرة والمهجرين والذى شمل الموارد الغذائية والمستلزمات الصحية[12].

وحيث يضم إقليم كردستان عدد كبير من النازحين من المحافظات خصوصاً محافظة نينوى، وصلاح الدين والانبار وديالى وكركوك وبابل وغيرها حيث يُقسم النازحين في الإقليم إلى نازحين ساكنين خارج المخيمات في مدن الإقليم ونازحين داخل المخيمات يشغلون 26 مخيم موزع على الرقعة الجغرافية في الإقليم، قام القسم التنسيقي لتقديم الخدمات الصحية في ظل جائحة كورونا بجمهورية العراق بسلسلة من الإجراءات الوقائية والعلاجية للنازحين داخل وخارج المخيمات. فقد تم إعداد خطة بشأن التدابير والاجراءات الواجب اتباعها في مختلف مراحل هذه الجائحة، تم رفعها الى وزارة الصحة الاتحادية ووزارة صحة الإقليم وتم اعتمادها كخطة وطنية للتعامل مع جائحة كورونا للنازحين. تضمنت الخطة الإجراءات عند الإعلان بالإصابة بالفيروس داخل العراق وداخل المدينة التي يقع بها المخيم، من منع خروج ساكني المخيم الا للضرورة القصوى، ومنع دخول المواطنين الى داخل المخيم عدا موظفي دوائر المخيم، ومسؤولية وزارة الهجرة والمهجرين لتوفير كميات من الموارد الغذائية تكفى لمدة معينة اثناء إغلاق المخيم، والعمل على تهيئة غرفة علاجية خاصة مع مستلزماتها في كل مركز صحي داخل كل مخيم للنازحين لحين احالة المريض،

[11] تقرير المملكة العربية السعودية "المملكة تواجه كورونا" يلخص الجهود الحكومية في مكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد Covid-19 - ابريل 2020
[12] مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية العراق رقم 3/ج/4641/36 بتاريخ 2020/10/25 حول جهود جمهورية العراق بشأن الحد من انتشار فيروس كورونا بين المهاجرين واللاجئين.

بالإضافة إلى التأكد من توزيع كميات إضافية من المواد المطهرة والمنظفات للعوائل الساكنة في مخيمات النازحين من قبل وزارة الهجرة، ومخاطبة إدارات مخيمات النازحين للحد وتقليل تجمع ساكنى المخيم عند توزيع المساعدات.

قام القسم التنسيقي لتقديم الخدمات الصحية بجمهورية العراق في ظل جائحة كورونا ايضاً بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية العاملة لغرض المساعدة في التصدي للجائحة والمساعدة في تجهيز مستلزمات الوقاية للعاملين في المراكز الصحية للمخيمات، والتنسيق مع الدوائر الصحية والأمنية في إقليم كردستان لتسهيل حركة الكوادر الصحية العاملة في المخيمات، ونشر الوعي الصحي عند النازحين عن طريق عقد الندوات وتوزيع الملصقات الخاصة بفيروس كورونا من قبل وزارة الصحة والتأكيد على ضرورة اتباع التوجيهات الصحية للوقاية من المرض. بالإضافة الى قيام القسم باتباع الخطوات الوقائية والعلاجية الضرورية للتعامل مع الحالات المشتبه بها او المؤكدة وعزل المصابين واجراء الفحوصات على الملامسين في المخيمات، والتنسيق مع إدارة المخيمات ومع دوائر الصحة في الإقليم بغرض رش المخيمات وتعقيمها بشكل دوري. فضلاً عن ذلك، تم اتباع التعليمات الوزارية ووضع خطة للتعامل مع الطلبة في مدارس النازحين حول إجراءات الامتحانات العاملة في إقليم كردستان والتنسيق مع المنظمات منها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) لغرض المساعدة في تقديم المستلزمات الوقائية للطلبة النازحين في مراكز الامتحانات[13].

قامت **سلطنة عمان** بتشكيل لجنة عليا من أجل توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين والمقيمين، تتولى بحث الية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا في ضوء المعطيات والمؤشرات المستجدة وما يصدر عن منظمة الصحة العالمة في هذا الشأن، ورصد تطورات الفيروس والجهود المبذولة اقليمياً وعالمياً للتصدي له، ووضع الحلول والمقترحات والتوصيات والقرارات بناءً على نتائج التقييم الصحي العام. اتخذت هذه اللجنة العديد من القرارات الإدارية لضمان توفير اقصى درجات الحماية الاجتماعية منها (1) إجراءات وقائية وعلاجية (2) توعية وتثقيف صحي (3) تشجيع المبادرات الطوعية ومساهمات القطاع الأهلي والقطاع الخاص.

فقد تم تشغيل وتجهير أكثر من 33 مركزاً للعزل المؤسسي (فنادق) بمحافظات السلطنة، والتعامل مع جميع المواطنين والمقيمين بالإجراءات الصحية والاجتماعية دون تمييز، مع توفير الفحص والعلاج المجاني لجميع المواطنين والمقيمين على حد سواء. بالإضافة الى بث رسائل توعوية حول الوقاية من الإصابة بالفيروس من خلال

[13] تقرير وزارة الصحة العراقية بشأن الخدمات الصحية المقدمة للنازحين في إقليم كردستان في ظل جائحة كورونا الوارد الى الأمانة العامة بموجب المذكرة رقم 3/ج/3575/36 بتاريخ 2020/8/26.

وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي مع مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة مع استخدام إشارة اللغة، واستحداث خطوط مجانية للإرشاد الصحي والنفسي والتواصل المباشر لمتابعة وتثقيف الافراد والاسر المشتبه اصابتهم حول كيفية التعامل مع الجائحة.

وفيما يتعلق بتشجيع المبادرات الطوعية، جدير بالذكر ان المرأة العمانية لعبت دوراً فاعلاً في تقديم الخدمات والمساندة سواء كان على المستوى المؤسسي أو العمل الميداني وفى الأنشطة التطوعية في قطاع الاستجابة الطبية والصحة العامة. ايضاً تعمل السلطنة على تفعيل دور لجان التنمية الاجتماعية عبر مبادرة (ولايتي مستعدة). تقوم السلطنة بحصر وتسجيل المتطوعين من كلا الجنسين لتقديم الدعم الميداني حيث بلغت اعداد المتطوعين أكثر من 5000 متطوع. كذلك يتم تنظيم مبادرات الجمعيات الاهلية والمؤسسات الخيرية لتوفير الاحتياجات الغذائية للمتضررين في المناطق التي تم عزلها وللعاملين بالقطاع الخاص اللذين تضرروا، والتركيز على تقديم الدعم والمساندة للأسر الأكثر احتياجا ولكبار السن والمرضى ذوي الامراض المزمنة، مع منح تسهيلات للمنتسبين لهيئة التأمينات الاجتماعية ودعم رواد الاعمال خاصة صاحبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعهم الاستمرار في أعمالهم[14].

وبالرغم من ظروف الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي الذي تعاني منه دولة فلسطين والذي ينتهك كافة حقوق الشعب الفلسطيني ويقوم بسرقة موارده ويؤثر على كافة مناحي الحياة ويضعف تدخلات الحكومة الفلسطينية في مواجهة جائحة كورونا، الا ان دولة فلسطين عملت على مواجهة الجائحة، واستمرت في مواجهة خطط الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي، واعتمدت في عملها على تفهم ووعى المجتمع الفلسطيني، وأبناء الشعب الفلسطيني من اللاجئين في المخيمات في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة. وتعمل مع منظمة الاونروا والمجتمع الدولي من اجل تلبية احتياجات اللاجئين مع التأكيد على أهمية استمرار دعم منظمة الاونروا لضمان استمرار تقديم الخدمات التي تلبى الاحتياجات الحياتية، الصحية، والثقافية، والاجتماعية لأبناء الشعب الفلسطيني من اللاجئين[15].

وفى حين ان **دولة قطر** لا يوجد بها مخيمات لاجئين، الا انها قامت بتقديم الدعم للاجئين والنازحين في أماكن تواجدهم، خاصة في الدول الأقل نمواً، من خلال تقديم مساعدات ومعونات مادية وطبية لمخيمات اللاجئين للتخفيف من معاناتهم من جائحة كورونا. فقد قدمت دولة قطر مساعدات حكومية في ظل تفشى فيروس كورونا المستجد إلى

[14] تقرير وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان عن أبرز الجهود التي اتخذتها السلطنة للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) من أجل توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين والمقيمين الوارد الى الأمانة العامة بموجب مذكرة رقم 05656 بتاريخ 2020/6/16.

[15] كلمة السفير د. عمر عوض الله – رئيس إدارة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، وزارة الخارجية دولة فلسطين، الى الاجتماع السادس لعملية التشاور العربية حول الهجرة واللجوء 13 يوليو 2020.

32 دولة موزعة على 5 قارات، وصلت قيمتها الى ما يقرب من 20 مليون دولار أمريكي (535 طن) عبارة عن مساعدات ومستلزمات طبية، كما قدمت دعماً مالياً بقيمة 150 مليون دولار أمريكي لقطاع غزة تشمل الادوية والمستلزمات الطبية والمواد الغذائية ووقود تشغيل مولدات المستشفيات في قطاع غزة، سيذهب جزء منها لمساعدة القطاع على مواجهة الأثار المترتبة على أزمة كورونا. وتأتى التوجيهات السامية لمساعدة أهالي غزة استجابة للأوضاع الإنسانية المتدهورة في القطاع والنداءات الأممية بهذا الخصوص لمواجهة الظروف الصعبة التي يعيشها سكان القطاع بسبب النقص الحاد في الأدوية ووقود تشغيل المستشفيات وغيرها من المواد الأساسية جراء الحصار[16].

بالإضافة الى ذلك، قدمت دولة قطر مساهمة مالية بمبلغ 140 مليون دولار لمؤسسات الرعاية الصحية متعددة الأطراف التي تعمل في تطوير اللقاحات[17]، وخصصت مبلغ 20 مليون دولار أمريكي للتحالف العالمي للقاحات (Gavi)، ايماناً منها بضرورة مضاعفة الدعم الدولي والالتزام السياسي لضمان إجراء اختبارات للفيروس وإيجاد علاج ولقاح لجميع الافراد حول العالم. كما أعلنت الدولة عن تخصيص مبلغ 10 مليون دولار أمريكي لمنظمة الصحة العالمية (WHO)، لدعم التوصل السريع لإيجاد معدات لفحص وعلاج وتوفير لقاح لفيروس كورونا المستجد.

على صعيد أخر، قدمت دولة قطر المستشفيات الميدانية لعدة دول كإيطاليا وتونس والعراق، وكذلك مساعدات طبية عاجلة الى لبنان وتركيا دعماً لجهودها لمكافحة الوباء. وخصصت جمعية قطر الخيرية دعماً مادياً للإسهام في جهود مواجهة فيروس كورونا في الداخل السوري وتركيا حيث شملت المساعدات توفير معدات الحماية والكمامات والامن الغذائي وغيرها للمواطنين السوريين في شمال سوريا وتركيا. وقدمت المؤسسات والمنظمات الخيرية الغير حكومية ومؤسسات القطاع الخاص بالدولة مساعدات طبية في ظل تفشى الوباء الى 66 دولة موزعة على 5 قارات بالإضافة الى تقديم الدعم لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وصلت قيمة المساعدات الغير حكومية الى ما يقارب 38,660,928 دولار أمريكي، كما ساعدت الخطوط الجوية القطرية إلى إعادة أكثر من مليون مسافر عالق حول العالم[18].

---

[16] مذكرة المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية بتاريخ 2020/10/27 بشأن استجابة دولة قطر لتداعيات فيروس كورونا المستجد على المهاجرين واللاجئين.

[17] مذكرة المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية التي تضمنت أبرز الجهود المبذولة لتوفير الدعم للاجئين والنازحين بتاريخ 2020/7/21.

[18] مذكرة المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية بتاريخ 2020/11/2 بشأن استجابة دولة قطر لتداعيات فيروس كورونا المستجد على المهاجرين واللاجئين.

أما بالنسبة لجهود **دولة الكويت** في الاستجابة لهذه الجائحة فمن أهمها القيام بتقديم مساهمة عن طريق منظمة الصحة العالمية (WHO) بمبلغ 60 مليون دولار أمريكي، خصص الجزء الأكبر منها لبعض الدول العربية وذلك في محاولة لدعم الجهود التي تبذلها المنظمة في التصدي لهذه الجائحة ولدعم جهودها في عدد من الدول المتضررة. بالإضافة إلى تقديم مساهمة بمبلغ 40 مليون دولار أمريكي من خلال مؤتمر المانحين الدولي الذي نظمه الاتحاد الأوروبي، وذلك في سياق دعم تضافر الجهود الدولية لإيجاد حلول ملموسة وعاجلة لتسريع عملية تطوير لقاح فعال للفيروس المستجد، وتمويل البرامج البحثية في هذا المال.

كما قدمت دولة الكويت عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مساهمة بمبلغ 21.7 مليون دولار أمريكي لدعم الدول في مواجهة أثار الأزمة التي تسببت بها جائحة كورونا، خصص الجزء الأكبر من هذا المبلغ لجمهورية لبنان لدعم اللاجئين السوريين، ولدولة فلسطين لدعم جهودها في التصدي لهذه الجائحة. كما قام الصندوق الكويتي بتأجيل مبلغ وقدره 165.7 مليون دولار أمريكي يمثل قيمة أقساط السداد لفترة ما بين 1 مايو –31 ديسمبر 2020، وذلك وفقاً لمبادرة مجموعة البنك الدولي المطروحة في اجتماع مجموعة العشرين لرابطة التنمية الدولية. وعليه فإن إجمالي مساهمات دولة الكويت بلغت 287.4 مليون دولار أمريكي، استجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد عبر كل من منظمة الصحة العالمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وتعمل **الجمهورية اللبنانية** على تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة تداعيات وباء كورونا على الهجرة واللجوء في العالم العربي حيث انها بلد منشأ وعبور ومقصد للمهاجرين، وهي الأعلى كثافة للاجئين حيث يستضيف نصف مليون لاجئ فلسطيني و1.5 مليون نازح سوري. أنشأت الحكومة اللبنانية خلية أزمة وزارية من أجل الاستجابة الوطنية لفيروس كورونا واتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء انتشاره، كما أطلقت "استجابة حكومية شاملة" من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي ارتكزت على الاحتواء الصارم في مرحلة مبكرة حتى يتسنى بناء القدرة على الاستجابة لحالات العدوى.

كما قامت الحكومة اللبنانية بالتعاون والتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاونروا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والصليب الأحمر لتطبيق تدابير وقائية للحد من انتشار الفيروس المذكور، في إطار خطة لبنان للاستجابة للازمة LCRP، بالاستناد الى ركيزتين أساسيتين هما نشر الوعى واحتواء العدوى، وتعزيز وإدارة القدرات الوطنية للاستجابة للازمة، وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية،

وحملات توعية في المخيمات، وإرسال رسائل نصية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، واتباع طرق التعليم عن بعد، وإرسال فرق لتنفيذ حملات تعقيم وتوزيع حصص غذائية وإرسال أطباء للكشف على اللاجئين والنازحين.

بالإضافة الى ذلك، تم البحث مع وزارة الصحة العامة لتحديد كيفية التعامل مع الإصابات في حال حدوثها، وكيفية نقلها إلى أماكن الاستشفاء مع العمل على زيادة قدرة الأماكن الطبية لاستقبال المزيد من الحالات، من خلال زيادة عدد الأسرة ووحدات العناية المركزة.

وفيما يتعلق بالعمال الأجانب، فقد تم إجلاء العديد منهم "بالتنسيق مع سفارات دولهم" في عملية العودة الطوعية لبلادهم. وجدير بالذكر ان بجانب تحديات وباء كورونا التي تواجه اللاجئين بلبنان جاء حادث انفجار مرفأ بيروت المدمر ليزيد الامر تعقيداً ويجعل أوضاع المهاجرين واللاجئين أكثر هشاشة، بالتالي نتيجة الازمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المتراكمة، وأزمة كورونا وانفجار مرفأ بيروت أصبح أكثر من 70% من اللبنانيين و80% من النازحين تحت خط الفقر، مما يستدعى مزيداً من الدعم الدولي للحكومة اللبنانية لتتمكن من معالجة تداعيات كورونا على المواطنين واللاجئين النازحين[19].

اما بالنسبة **لجمهورية مصر العربية** فقد حرصت منذ بداية جائحة كورونا على إتاحة الخدمات الطبية للمهاجرين واللاجئين أسوة بالمواطنين المصريين دون تمييز، وصدرت توجيهات تنفيذية من وزارة الصحة والسكان تؤكد على ضمان إتاحة هذه الخدمات للجميع في إطار الإجراءات الاحترازية لمكافحة الجائحة. كما وفرت مصر خدمات اجتماعية للاجئين والمهاجرين الذين تستضيفهم في إطار التخفيف من التداعيات الاقتصادية للجائحة على الفئات الأكثر تضرراً، وسمحت بتدابير استثنائية مراعاة للظروف الناتجة عن جائحة كورونا، مثل الموافقة على قبول المدارس المصرية للطلاب من اللاجئين المسجلين لدى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ممن انتهت بطاقات اقامتهم للعام، وذلك تيسيراً عليهم وعلى ذويهم لحين استعادة مكتب المفوضية العليا لكامل انشطته وقيامه بتجديد الإقامات الدراسية لهم للعام الدراسي 2021/2020.

كذلك يسرت الحكومة المصرية من إجراءات العودة الطوعية للمهاجرين الراغبين في العودة لبلادهم، من خلال أليات التعاون الثنائي وبرامج العودة التي تنفذها المنظمة الدولية للهجرة. كما قامت مصر بإعادة تيسير عودة المهاجرين المصريين الراغبين في العودة ضمن عمليات إعادة المواطنين العالقين ممن تعطلت بهم السبل نتيجة

[19] مذكرة المندوبية اللبنانية الدائمة لدى جامعة الدول العربية رقم 1035/ ج/4 بتاريخ 2020/12/20.

للجائحة. وساهمت مصر دولياً وإقليمياً في التأكيد على أهمية مراعاة التداعيات الاقتصادية غير المباشر للجائحة، كانخفاض إجمالي التحويلات المالية للمهاجرين وانعكاس ذلك سلباُ على اسرهم ودولهم الأصلية، وأشارت لأهمية الحد من أثر هذه التداعيات والتخفيف منها في إطار علاقة الترابط بين الهجرة والتنمية، بما في ذلك حماية حقوق العمالة المهاجرة.

وتؤكد مصر دوماً في سياق تعاملها مع أوضاع اللاجئين وملتمسي اللجوء في ظل جائحة "كوفيد-19" على أهمية تفعيل ما تضمنه الاتفاق العالمي للاجئين حول مبدأ تقاسم المسؤوليات مع المجتمع الدولي وتقديم الدعم للدول المضيفة لتمكينها من مواصلة توفير الحماية والرعاية اللازمة للاجئين وتعزيز قدرة المجتمعات المضيفة على الصمود من خلال خطط منظمة تأخذ باحتياجات مجتمعات اللجوء والأولويات الوطنية لهذه الدول.[20]

جدير بالذكر أن مصر تتبنى نهجاً شاملاً في التعامل مع حوكمة الهجرة على ضوء ما تمثله قضايا الهجرة واللجوء من أولوية رئيسية للدولة، بالنظر لموقع مصر الجغرافي على مسارات الهجرة الدولية ووضعها كدولة مصدر ومعبر ومقصد لتدفقات كبيرة من المهاجرين واللاجئين. وتتبنى مصر بشكل عام نهجاً منفتحاً على اللاجئين والمهاجرين وتسمح لهم بحرية الحركة في المجتمع، ولا تجبر على الإقامة بمناطق محددة أو مراكز الاحتجاز. كما تسمح للاجئين والمهاجرين بالاستفادة من منظومة الخدمات الأساسية والمجتمعية التي توفرها الدولة لكافة المواطنين بما في ذلك الصحة والتعليم.

استجابت **المملكة المغربية** بشكل عاجل لهذه الجائحة، حيث عمل القطاع الحكومي المُكلف بتدبير شؤون المغاربة المقيمين بالخارج والهجرة في إطار الحد من التداعيات السلبية للجائحة على المغاربة المقيمين وكذلك المهاجرين واللاجئين بالمغرب، على التنسيق المستمر مع كافة الشركاء الدوليين والوطنيين في إطار النظام المعتمد لتتبع وتنفيذ الإجراءات والتدابير المتخذة للتصدي للوباء وتداعياته الاجتماعية والصحية والاقتصادية على وضع المغاربة المقيمين بالخارج وكذلك المهاجرين واللاجئين بالمغرب. جاء ذلك تماشياً مع ما تضمنته الاستراتيجية الوطنية لمواكبة مغاربة العالم والاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء. وكذلك مواكبة للمبادرات الإنسانية التي تم إطلاقها لدعم جهود الدول الافريقية والهيئات الأممية للتصدي للجائحة. ضمن التدابير المتخذة في هذا الإطار:

[20] مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية رقم 2749 بتاريخ 2020/10/22 بشأن استجابة جمهورية مصر العربية لتداعيات فيروس كورونا المستجد على المهاجرين واللاجئين.

(1) تدابير للحد من تداعيات الوباء على أوضاع المهاجرين واللاجئين بالمغرب، (2) اجراءات لحماية المغاربة المقيمين بالخارج، (3) مبادرات لدعم جهود الدول والهيئات الأممية للحد من تداعيات الجائحة.

تضمنت التدابير المتخذة من قبل المملكة المغربية للحد من تداعيات الوباء على أوضاع المهاجرين واللاجئين بالمغرب مساعدات إنسانية واجتماعية خلال فترة الحجر الصحي، حيث عملت مجموعة من القطاعات الحكومية والمؤسسات وجمعيات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والوكالات الأممية الشريكة بالتنسيق مع السلطات المختصة على توفير الحماية الصحية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين. تم ادراج فئة المهاجرين واللاجئين في منصة "صحتي" للإخطار بفيروس كورونا والإجراءات الوقائية منه، وإدماج اللاجئين والمهاجرين في المخطط الوطني للترصد لهذا المرض، فضلاً عن توفير سبل الرعاية لهم من خلال توفير المأوى وتقديم الدعم والمساعدة المباشرة (توزيع أدوات النظافة والدعم الغذائي والمالي والمساهمة في تحمل تكاليف السكن وتوفير أدوات الحماية الصحية). تم توزيع موارد غذائية وطبية خاصة بالأطفال والرضع مع الدعم التربوي للأطفال المهاجرين، وتزويد الطلبة الأجانب اللذين لم يتمكنوا من العودة الى بلدانهم الاصلية بالدعم الكامل مع ضمان الاستمرارية التربوية للتعليم عن بعد واتخاذ تدابير وقائية. مع استمرار خدمات الوصول الى العدالة عن بعد للمهاجرين واللاجئين، واستمرار مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالرباط لإجراءات التوثيق ومباشرة تسجيل طلبات اللجوء الجديدة وتوزيع المساعدات الغذائية للاجئين وافراد اسرهم واستمرار برامج المساعدة المالية وتقديم الخدمات الصحية.

وفيما يتعلق بالإجراءات المتخذة لحماية المغاربة المقيمين بالخارج، تم بلورة وتنفيذ خطة عمل عاجلة لملائمة البرامج الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج مع ضمان استمرار الخدمات الأساسية المقدمة لهم، كما تم تشكيل فريق عمل مركزي على المستوى القطاعي الحكومي لتتبع الأوضاع، وتشكيل خلايا للتتبع على مستوى سفارات وقنصليات المملكة المغربية بالخارج. تم تعزيز التواصل عبر مختلف الوسائل المتاحة والتكفل بنفقات دفن جثامين المتوفين من افراد الجالية بالمقابر او مربعات إسلامية بدول الاستقبال، وتعبئة شبكة المحامين والاطباء المغاربة بالخارج لتقديم الاستشارات القانونية والمساعدات الطبية والنفسية للمتضررين وعائلتهم. فضلاً عن تنسيق عملية عودة افراد الجالية الراغبين في ذلك إلى بلدان الاستقبال في إطار المبادرات التي قامت بها تلك الدول لعودة مواطنيها.

وفي إطار الاستجابة للحد من تداعيات جائحة كورونا على المستوى القاري وتماشياً مع المبادرات الإنسانية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة نحو دعم الجهود المبذولة لمكافحة الوباء، تم تقديم وإرسال مساعدات طبية وإنسانية للعديد من البلدان الافريقية. كما اقترح صاحب الجلالة في هذا الإطار إطلاق

مبادرة لرؤساء الدول الافريقية تهدف إلى وضع إطار عملي لمواكبة البلدان الإفريقية في مختلف مراحل تدبيرها للجائحة. عملت السلطات المغربية بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب على اتخاذ مبادرتين هامتين، الأولى متعلقة بقيام المندوبية السامية المغربية للتخطيط بالشراكة مع مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالرباط ببحث شامل حول تأثير كوفيد-19 على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للاجئين بالمغرب، والثانية إبرام اتفاقية شراكة مع المجلس الوطني لهيئة الأطباء بالمغرب بهدف تسهيل حصول اللاجئين وطالبي اللجوء على الرعاية الصحية ومكافحة تفشي فيروس كورونا المستجد على الأراضي المغربية[21].

وفى **الجمهورية اليمنية**، أثر الوباء على النازحين واللاجئين اليمنيين حيث أدى إلى توقف أعمالهم ودخلهم وتعذر عودة بعضهم بسبب القيود المفروضة على السفر، بالإضافة إلى ضعف التحويلات المالية إلى أسر المغتربين مما أدى إلى زيادة الأعباء على المجتمع اليمني. فقد قامت وزارة الداخلية بتشكيل لجان صحية وإغاثية لمواجهة هذا الوباء والتوعية وتوفير الدعم الصحي، إلى جانب الإجراءات التي اتخذتها الجمهورية اليمنية لتخفيف الضغوط على المغتربين اليمنيين وإعادة العالقين في الكثير من الدول إلى اليمن[22].

خامساً: جهود الأمانة العامة:

قامت الأمانة العامة باتخاذ عدد من الإجراءات في إطار التعامل مع تبعات جائحة كورونا بشكل عام من خلال المجالس الوزارية واللجان العربية المتخصصة، وبالتنسيق مع الدول الأعضاء، وبالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات العربية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة. وفيما يتعلق بتبعات هذه الجائحة على اللاجئين والمهاجرين:

- **أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري في مايو 2020 بيان بشأن التعامل مع جائحة "كوفيد 19"**، أكد البيان على أهمية تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لضمان توفير سبل الرعاية اللازمة للاجئين والنازحين وتقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي لهم، مع مراعاة الضغوط والأعباء المضاعفة الواقعة على كاهل النظم الصحية والاقتصادية والاجتماعية للدول العربية المستضيفة للاجئين والنازحين، تمهيداً لتأمين عودتهم الآمنة إلى بلادهم حالما تتوفر الظروف المناسبة لذلك.
- خرج عن الاجتماع السادس لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP) الذي نظمته الأمانة العامة يوم 2020/7/13 عبر الفيديو كونفرس، بيان بشأن "**تأثير جائحة كوفيد-19 على المهاجرين واللاجئين**

[21] مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية بتاريخ 2020/11/10.
[22] تقرير الاجتماع السادس لعملية التشاور العربية حول الهجرة واللجوء 13 يوليو 2020 .

والدول المستضيفة لهم في المنطقة العربية" أشار إلى أن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لانتشار فيروس كورونا المستجد سيكون لها تأثير كبير على المهاجرين وسيزيد من هشاشة أوضاع اللاجئين. كما أكد البيان على أهمية استمرار التعاون والتنسيق مع المنظمات الأممية والدولية والإقليمية والدول الأعضاء لضمان توفير سبل الرعاية والحماية للمهاجرين والمغتربين واللاجئين والنازحين وخاصةً هؤلاء الذين يعيشون في مخيمات اللجوء، ومن بينهم اللاجئين الفلسطينيين، وعلى أهمية تقليل اثار الازمة على هؤلاء الافراد وعلى المجتمعات المضيفة لهم. كذلك أكد البيان على أهمية توفير المنصات الإقليمية لتبادل الخبرات والمعلومات والممارسات الجيدة بين الدول المستضيفة لأعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين حول طرق احتواء الأزمة والاستجابة لاحتياجاتهم وإلى أهمية ألا يؤثر ما تقوم به الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية من إعادة توجيه لمواردها المالية من أجل مكافحة جائحة كورونا على الاستجابات الإنسانية لأزمات اللجوء والنزوح واحتياجات المهاجرين العائدين لبلدانهم واللاجئين والنازحين. بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على مبدأ التضامن الدولي مع الدول المستضيفة للاجئين والمسئولية المشتركة وتقاسم الأعباء من جانب مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي.

- انضمت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية –إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) إلى **فريق العمل الإقليمي المعني بجائحة كوفيد 19 والهجرة والتنقل** والمنبثق من الائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية [23](IBC/M)، ويترأس فريق العمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)ومنظمة العمل الدولية (ILO)، وبعضوية وكالات الأمم المتحدة الأعضاء في الائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية. يهدف فريق العمل الى التنسيق مع فرق العمل الأخرى ذات الصلة بالاستجابة الى الجائحة، والتنسيق على المستوى الإقليمي بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وتعزيز تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالهجرة.
- أكدت الأمانة العامة في كافة البيانات والوثائق الصادرة عنها ذات الصلة بموضوعات الهجرة واللجوء على أهمية تكثيف التعاون بين كافة الاطراف المعنية على مختلف المستويات الوطنية والاقليمية والدولية، لضمان توفير سبل الرعاية اللازمة للمهاجرين واللاجئين والنازحين وتقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي لهم في ظل الظروف الاستثنائية بسبب تفشي وباء كورونا، وعلى أهمية أن تكون حقوق المهاجرين واللاجئين محوراً أساسياً ضمن الجهود المبذولة لمواجهة هذا الفيروس. ضمن هذه البيانات والوثائق، بيان الأمانة العامة بمناسبة اليوم العالمي للاجئين الموافق 20 يونيه/ حزيران من كل عام، مساهمة عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة

[23] الائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية تحت رئاسة مشتركة بين جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) ومنظمة العمل الدولية

واللجوء الصادرة عن الجلسة الاستثنائية التي نظمها القطاع الاجتماعي (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) عبر الفيديو كونفرنس بتاريخ 2020/11/11 للتحضير للدورة الثالثة عشر من المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية المقرر عقده في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة من 18 إلى 2021/1/26، وبيان الأمانة العامة بمناسبة يوم المغترب العربي الموافق 4 ديسمبر/ كانون الأول من كل عام، بالإضافة إلى بيان الأمانة العامة بمناسبة اليوم العالمي للمهاجر الموافق 18 ديسمبر/كانون الأول من كل عام.

سادساً: الرؤية وتوصيات للاستجابة:

يمثل تفشي فيروس كورونا تحدياً عالمياً يجب التصدي له من خلال التضامن والتعاون الدوليين وقد تتزايد المخاوف من انتشار فيروس كورونا بين المهاجرين والنازحين وبشكل خاص في مخيمات اللاجئين، نظراً لما سيترتب عليه من أثار كارثية إذا انتشر بين الافراد المقيمون في هذه المخيمات. فهؤلاء الأشخاص غالباً ما يجدون أنفسهم في أماكن مكتظة أو تكون فيها الصحة العامة أو غيرها من الخدمات تعاني من ضغوط أو من ضعف في الموارد.
لا يتمتع معظمهم برفاهية الاتصال بالطبيب عند المرض، أو غسل أيديهم كلما احتاجوا إلى ذلك، أو ممارسة التباعد الجسدي لوقف انتقال الأمراض، لذلك هناك عناصر رئيسية خاصة بالمهاجرين والنازحين ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار للاستجابة لهذه الازمة بشكل طارئ:

- الدعوة إلى حتمية استمرار حملات التوعية لكي يكون المهاجرين واللاجئين والنازحين داخلياً سواء المقيمين داخل او خارج المخيمات على علم ودراية كافية بمخاطر الفيروس، فالوقاية هي أفضل طريقة لحمايتهم وحماية المجتمعات المضيفة لهم.
- التأكيد على أهمية ادماج المهاجرين واللاجئين في الخطط الوطنية التي تم وضعها لمواجهة فيروس كورونا وتعزيز سبل التواصل مع مجتمعات اللاجئين، تعزيز سبل التعاون الإقليمي والدولي من أجل تحسين وصول المياه وتوفير مرافق الصرف الصحي للاجئين، وان يتم تزويد هؤلاء الافراد بمواد النظافة الشخصية الأساسية مثل الصابون ومعقم اليدين في مخيمات اللجوء.
- أهمية استرشاد الدول العربية بالـ "الإستراتيجية العربية بشأن إتاحة خدمات الصحة العامة في سياق اللجوء والنزوح في المنطقة العربية" في تناول ازمة انتشار فيروس كورونا.
- أهمية العمل على تقليل آثار الأزمة على المهاجرين والمغتربين واللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم من خلال التعاون والتنسيق والحوار والبرامج المشتركة بين مختلف الأطراف ذات الصلة – وعلى رأسها دول المنشأ ودول العبور ودول المقصد / الدول المضيفة – وقيام المنظمات الأممية والدولية والإقليمية المعنية بلعب دور فعال في تعزيز الشراكة فيما بينها والتنسيق بين الدول للتوعية بالمخاطر التي تواجه المهاجرين واللاجئين والنازحين.

- أهمية الا يؤثر ما تقوم به الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية من إعادة توجيه لمواردها المالية من أجل مكافحة وباء كورونا، على الاستجابات الانسانية لازمات النزوح واحتياجات اللاجئين والنازحين داخلياً.
- أهمية الاستمرار في تقديم الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) لاستكمال اعمالها الرامية الى مكافحة فيروس كورونا والحد من انتشاره.